زوجي هو جواز سفري: ذكريات

تأليف : مارغا دندوراين

باريس : منشورات جين فرواسارت، ١٩٤٧م

أ. المنذر عبداللطيف سوقير
مكتبة الملك فهد الوطنية

أول ما لفت انتباهي في هذه الرواية تصديرها بإهداء خاص موجه إلى جاك روجيه ميغريه (Jacques - Roger Maigret) الممثل الدبلوماسي الفرنسي السابق في مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها (المملكة العربية السعودية) في بداية الثلاثينيات الميلادية من القرن الماضي.

ويروي الكتاب جانبًا كبيرًا من حياة المؤلفة، ويوثق بعض الجوانب الحقيقية من سيرتها الذاتية التي قضت جانبًا كبيرًا منها في بلاد الشام، وبالتحديد في منطقة تدمر التي هي "مدينة سورية قديمة [...] شُيّدت حول واحة صحراوية على طريق تجاري مهم بين الإمبراطوريتين الرومانية والفارسية"(١)؛

(١) الموسوعة العربية العالمية، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة، ١٩٩٦م، مج ٦، ص١٧٢.

وبعد أن أشهرت إسلامها وتزوجت رجلاً من أهالي عنيزة يقيم في تدمر تمكّنت من الارتحال إلى مدينة جدة في مستهل عام ١٩٣٣م (١٣٥٢هـ) في محاولة منها لتحقيق حلمها المتمثل في زيارة مكة المكرمة والمدينة المنورة، والاطلاع على عادات سكان وسط الجزيرة العربية، وتقاليدهم، ومن ثم اجتياز صحراء الهفوف لبلوغ الخليج العربي وجزر البحرين لاكتشاف طريقة صيد اللؤلؤ هناك؛ غير أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح، وواجهت الكاتبة في مدينة جدة صعوبات عدة روتها لنا بكثير من الدقة والجاذبية، وهو ما دفعنا إلى التركيز عليها وتعريف القارئ بها.

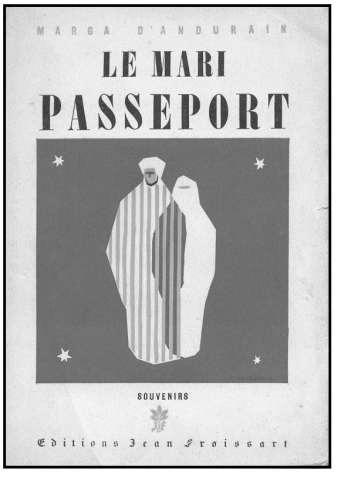

يقع الكتاب في (٢٤٩ صفحة) من القطع المتوسط، موزعة على مقدمة وستة وعشرين فصلاً، بالإضافة إلى خاتمة، كما أنه محلى باثنتي عشرة صورة فوتوغرافية، من أبرزها صورة للمبنى السابق للقنصلية الفرنسية في مدينة جدة، وصورة أخرى لباب مكة المكرمة في هذه المدينة، بالإضافة إلى صورة ثالثة للكاتبة في جدة وهي مرتدية الزي الإسلامي[٢].

تطرح الكاتبة في مقدمة كتابها سؤالين عن الفائدة من الكتابة عندما لا يمتلك المرء الكفاءة اللازمة لذلك، وعن

(٢) الكتاب قيد الترجمة والنشر في دارة الملك عبدالعزيز.

الغـاية من الحـديث عن الذات إذا كـانت هـذه الذات منبـوذة وغير مرغوب فيها لدى الآخر، وهـي بذلك تلمح إلى حالتها النفسية المتدهورة ومعاناتها أثناء كتابتها لهذه الفصول من قصة حياتها عقب المغامرات التي قامت بها. وفي معرض إجابتها عن هذين السؤالين تفيد الكاتبة بأن ما دفعها إلى الكتابة هو محاولتها الدفاع عن نفسها أمام الحملة الإعلامية الشرسة التي شنتها الصحافة الفرنسية والعالمية ضدها بعد أن تردد بأنه حُكم عليها بالإعدام في جدة، بالإضافة إلى محاولتها الرد على ما جاء من أشياء تصفها بـ "البغيضة" و"الشنيعة" في تقرير جهاز الاستخبارات الفرنسي في سوريا الذي كان حافلاً - حسب رأيها - بالدسائس والنميمة والقذف، وتضيف الكاتبة أن سردها لحقيقة ما جرى لها يتسم بالأمانة والدقة، وتؤكد أن حرصها على ذكر أسماء الأشخاص الذين صادفتهم أو التقت بهم يجب أن يُنظر إليه كتحدٍّ لكل من يجرؤ على إثبات عكس ما صرحت به.

تتحدث الكاتبة في الفصل الأول عن طفولتها المرحة المليئة بالمسرات؛ لأنها نشأت في وسط أرستقراطي محافظ، وفي عائلة أغلب أفرادها من كبار الموظفين في الدولة، وقد ورثت عن سلفها ولعهم الشديد بالمغامرات وحب الأسفار والحرية والثورة ضد الرتابة، ومع مرور الزمن نمت لديها الرغبة في العمل، وتحقيق نوع من الاستقلال بالذات؛ مما دفع عائلتها إلى القبول بزواجها من ابن عمها على الرغم من صغر سنها.

وتستعرض الكاتبة في الفصل الثاني من كتابها نظام حياتها الزوجية، التي تميزت بكثرة الأسفار والترحال قبل أن

يقودها المطاف للاستقرار في مدينة تدمر السورية التي كان فيها آنذاك كتيبة عسكرية تابعة للجيش الفرنسي.

وتصف الكاتبة في الفصل التالي شدة تعلقها بنظام الحياة في البادية وبالبساطة التي تميز البدو، وكيفية نجاحها في كسب ثقة الشيخ "سطام" زعيم قبيلة الحديدي، غير أن المنعرج الحاسم الذي أيقظ في نفسها حب المغامرة والأسفار هو ذلك الحديث عن أجواء الحج، ونظام الحياة في مدينة جدة الذي دار بينها وبين عدد من الفرنسيين في أحد المواقع الأثرية في مدينة تدمر يدعى "الرصافة"، إذ خامرتها فكرة زيارة الجزيرة العربية مهما كانت العراقيل والظروف؛ ولتحقيق هذا الهدف اقترحت على شخص يعمل هجانًا لدى الشيخ "سطام" ويدعى "سليمان"(٣)، من أهالي عنيزة، أن يسافرا معًا إلى أعماق الجزيرة العربية، ومن ثمّ إلى البحرين لمعاينة كيفية صيد اللؤلؤ، وذلك بعد أن تطلق من زوجها الشرعي، وتتزوجه بشكل رسمي، شريطة ألا يُبْنى بها؛ وبعد موافقة سليمان على أن يُستخدم كبطاقة هوية ناطقة، أو كـ"جواز سفر" - على حدِّ تعبير الكاتبة - مقابل تكفلها بكل نفقات الرحلة ومستلزمات السفر، بالإضافة إلى منحه مبلغًا آخر من المال يعادل ضعف ما صرفاه أثناء الرحلة بعد عودتهما إلى تدمر - شرعا في تنفيذ الخطة.

(٣) بعد تصفح أحد المواقع على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، والخاصة بالأنساب والعائلات الفرنسية، وفي جريدة أم القرى وجدنا أن سليمان هذا ولد بين سنة ١٩٠٢م وسنة ١٩٠٣م (١٣٢٠ و١٣٢١هـ)، وأنه توفي يوم ٢٠ أبريل ١٩٣٣م (٢٥ ذي الحجة ١٣٥١هـ)؛ وتاريخ الوفاة هذا يتوافق مع ما ورد في سياق هذا الكتاب.

في الفصل الرابع تعدد الكاتبة بعض الصعوبات التي واجهتها، ولعل أهمها سعي السلطات الاستعمارية الفرنسية في سوريا لإخافة سليمان من خلال إجراء عمليات تفتيش في بيته، وتوجيه الاتهام إليه بإخفاء أسلحة وقطع أثرية، وبناء على ذلك أُمر بعدم مغادرة المدينة، والبقاء رهن إتمام التحقيق؛ فكان ذلك بالنسبة للكاتبة بمثابة الإشارة الواضحة لاستحالة تزوّجها من سليمان بشكل رسميٍّ حتى بعد طلاقها من زوجها السابق، الأمر الذي دفعها إلى الهروب من مدينة تدمر والتوجه بصحبة سليمان إلى دمشق في محاولة منهما لكتابة عقد زواجهما في القنصلية السعودية، والحصول على وثائق رسمية تسمح لها بدخول الحجاز؛ غير أن الشك انتاب الشيخ محمد عيد الرواف قنصل المملكة العربية السعودية في دمشق في أمر هذه المرأة؛ فطلب منها إحضار شاهدين على هذا الزواج من المفوضية الفرنسية في سوريا؛ عند ذلك قررت التوجه إلى فلسطين التي لم تكن خاضعة في ذلك الوقت للنفوذ الفرنسي المباشر في محاولة منها لتحقيق هدفها، وهو ما تسنى لها بالفعل بعد أن أعلنت إسلامها، واختارت لنفسها اسم "زينب بنت مكسيم"، وشرعت منذ ذلك الوقت في الاستعداد للسفر نحو جدة، فتلقت التطعيم ضد أمراض الكوليرا والجُدري والحمى الصفراء والطاعون، كما قامت بتغيير العملة، بالإضافة إلى الحصول على التأشيرات والتذاكر الخاصة بالسفر إلى كلٍّ من مصر والحجاز.

وتصف المؤلفة في الفصل العاشر من كتابها كيفية الاستعداد لأداء فريضة الحج، على الباخرة التي تقل الحجاج إلى جدة، كتقصير الشعر وقص الأظافر والتطهر والتطيب ثم لبس الإحرام، ثم تتطرق إلى بعض محظورات الإحرام كالمعاشرة الزوجية والصيد وقطع الأعشاب والأشجار. وتصف الكاتبة مدينة جدة كما بدت لها عند اقتراب الباخرة من مينائها، فتشير إلى واجهات مبانيها التي تتميز بكثرة المشربيات المصنوعة من الخشب المجلوب من جزر المحيط الهندي الإسلامية، وخاصة من جاوا، غير أنها تؤكد أن الأشجار والنباتات حول هذه المدينة نادرة بسبب مناخها الصحراوي، كما تصف الكاتبة الإجراءات الإدارية التي قامت بها السلطات المحلية، ممثلةً في مدير الميناء وأحد الأطباء؛ للتأكد من هوية الحجاج وبلدانهم الأصلية وحالتهم المدنية، وإن كانوا يعتزمون أداء فريضة الحج لأول مرة؛ وعندما حل دور سليمان للإجابة عن تلك الأسئلة أفاد بكل غباء وبلاهة – على حدٍّ تعبير الكاتبة – بأنه "تزوج" امرأة فرنسية تعرف عليها في سوريا؛ عند ذلك سأله الطبيب إن كان يظن أن زوجته ستتمكن من التأقلم مع نظام الحياة في عنيزة؟ وعند توجيه الأسئلة إلى الكاتبة نفسها أفادت بأنها تخلت عن جنسيتها الفرنسية، وبأنها تأمل في المكوث في عنيزة لمدة أقصاها ستة شهور للتعرف إلى والدي زوجها وبقية أفراد عائلته، خاصة أنها معتادة على الحياة مع البدو في سوريا، وأنها تطمح لأداء فريضة الحج خلال تلك السنة؛ غير أن المفاجأة التي لم تكن تتوقعها تمثلت في زعمها بأنها أعلمت

بأن الأنظمة واللوائح المحلية المعمول بها تمنع كل من أشهر إسلامه حديثًا من دخول مكة المكرمة ما لم يكمل سنتين من تاريخ ذلك الإشهار. ولم تجد توسلاتها المتكررة نفعًا بتمكينها من الحصول على استثناء خاصٍّ، على الرغم من أنها عَدَّتْ نفسها نجدية وصاحبة امتياز؛ فقد أعلمت أن نائب قائمقام مدينة جدة[٤] يمنعها من دخول مكة المكرمة ما لم ينظر في أمرها الملك أو أمير جدة، الموجودان في ذلك الوقت في عرفات؛ وبعد أن رُفض طلبها المتمثل في اللجوء إلى القنصلية الفرنسية في جدة أو حتى الإقامة مؤقتًا في فندق، فقد أخبرت بأن عائلة نائب قائمقام جدة مستعدة لإيوائها. وتصف الكاتبة الطريق المؤدية إلى منزل نائب قائمقام جدة بأنها عبارة عن "متاهة لا نهاية لها مكونة من أزقة ضيقة ومظلمة وغير معبدة، بالإضافة إلى أنها مقفرة"، وتعلل الكاتبة خلو مدينة جدة من سكانها في ذلك الوقت بحلول موسم الحج وبانتقالهم إلى البقاع المقدسة. وعند اقتراب الموكب الذي أقلها إلى منزل نائب قائمقام مدينة جدة بدا لها غريبًا، خاصةً أنه يتكون من باب كبير تحيط به فوانيس عاكسة للأنوار ومتدلية من سور يحيط بالقصر الذي يعج بالخدم والعبيد الذين رافقوها إلى الدور الثالث المخصص لإيواء النساء.

وفي الجزء التالي من الكتاب تصف المؤلفة الإطار العام للمحيط الذي أُقحمت فيه والمكون من غرفة نوم تفتقر إلى

(٤) نائب قائمقام مدينة جدة آنذاك هو الشيخ علي بن ناصر العماري، الذي ولد في عنيزة عام ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م، وتوفي عام ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

الأثاث سوى أريكة وُضعت أمام المشربيات، وهي مُغطاة ببساط قديم؛ أما الجدران فتحتوي على عددٍ من المشكوات غير المتناسقة التي احتوت على أغطية وصفوفٍ من الأكواب الصغيرة التي تستخدم لشرب الشاي. ويبدو أن الكاتبة قد كونت صداقة مع خديجة، حماة الشيخ علي العمَّاري، نائب قائمقام جدة، التي تعود أصولها إلى بغداد، وتدعي أنها تنحدر من الأشراف، وأن لها صلة قرابة مع علي بن الحسين الملك السابق للحجاز، وتلتقي المرأتان في إبداء عدم حبهما لمدينة جدة التي تصفها المؤلفة بـ" البائسة؛ لأنها تفتقد إلى الرفاهية ووسائل الراحة والترفيه كقاعات السينما والمصورين"، وتزعم الكاتبة أن ملك البلاد قد منع وسائل الترفيه تلك وغيرها في نجد والحجاز، وذلك إعمالاً لتعاليم الشريعة الإسلامية التي لا تبيح محاكاة الطبيعة وتصوير ذوات الأرواح.

وتمد الكاتبة القارئ ببعض المعلومات العامة عن تاريخ نجد والحجاز الحديث خاصة حول النزاع المسلح الذي فرضه فيصل الدويش على الملك عبدالعزيز آل سعود موحد المملكة العربية السعودية، الذي تصفه الكاتبة (ص١٠٤) بأنه "رجل من الطراز الأول، وفرض احترام الجميع له بفضل حدة ذكائه وحزمه واستقامته".

وبأسلوب لا يخلو من الطرافة تتطرق الكاتبة إلى طريقة تزود أهل جدة في ذلك الوقت بالماء العذب، فتشير إلى أنها نادرة ومكلفة، ولا سيما وأن مياه الآبار والسواقي والأنهار نادرة في جدة؛ مما اضطر الملك عبدالعزيز آل سعود

- رحمه الله - إلى إنشاء محطات لتحلية مياه البحر، وعلى الرغم من أنها تعمل ليل نهار، فإنها تظل غير كافية، ولا تفي بالحاجة؛ مما يضطر السكان إلى شراء تلك المياه، ووضعها في أوعية تسع ثمانية عشر لترًا أُعدت بالأساس لنقل البنزين، وتشبه المؤلفة عملية نقل المياه هذه في جدة وبيعها للراغبين في ذلك بتوزيع الحليب على السكان في فرنسا!

ولأن أغلب الرجال الذين يعملون في منزل نائب قائمقام جدة كانوا موجودين في مكة المكرمة في ذلك الوقت لأداء فريضة الحج، فقد سُمح للكاتبة بالتجول في أرجاء ذلك المنزل الفسيح كافة والمكون من أربعة أدوار؛ وقد احتضن الطابق الأرضي والدور الأول مجالس عدة خاصة بالرجال بهدف السمر والاجتماع، واحتوى الدور الثاني على غرف للنوم كانت خالية من الأثاث، وقد خُصصت لإيواء الضيوف عند الحاجة، فيما أُعد الدور الثالث - كما رأينا - لإيواء النساء، أما الدور الرابع فهو مُخصص للشيخ علي العمّاري - صاحب المنزل - وتصف الكاتبة الأثاث الذي وُضع في هذا الدور بأنه "خارق ولا يصدق"، غير أنها تضيف بين قوسين بأن الأمر نسبي للغاية، لأن ذلك الأثاث يتمثل في دولاب بمرآتين وسرير صُنع من الحديد وعليه مفرش ومرتبة، وتضيف بأن هذا السرير يفتقد إلى غطاء، أو شرشف، "لأن علي العماري يجهل طريقة استخدامه" على حدِّ زعمها، وفي أعلى هذه الأدوار يوجد سطح كبير يغطي المنزل كله الذي

بُني - كما هو واضح - على الطراز المعماري العربي القديم، وهو المكان المفضل لالتقاء النساء واجتماعهن بكل راحة وحرية.

وتحدثنا المؤلفة عن الضجر والملل الشديدين اللذين انتاباها داخل منزل نائب قائمقام هذه المدينة؛ لأنها لم تعتد على تلك الحياة الرتيبة داخله، ومنذ اليوم الثاني من إقامتها داخله سعت جاهدةً للخروج بحجة شراء بعض القماش والمنسوجات.

في الفصل الثاني عشر الذي يحمل عنوان "القصر الملكي" تروي لنا الكاتبة قصة أول جولة لها في صحبة عدد آخر من نساء ذلك المنزل وأطفاله وخدمه، بالإضافة إلى خديجة، حماة نائب قائمقام هذه المدينة، التي يلقبها الجميع في المنزل بـ "الست الكبيرة" بعد أن غيَّر لها الشيخ علي العماري بعض الجنيهات البريطانية بالعملة المحلية(٥)، وفي هذا الصدد تؤكد الكاتبة أن للريال السعودي في ذلك الوقت قدرةً شرائية كبيرة؛ فالجنيه البريطاني كان يُقايض بعشرين ريالاً سعوديًا، والريال السعودي الواحد به عشرون قرشًا، وبقرش واحد يمكن شراء كوب من الشاي أو عبوة ماء عذب كبيرة، كما أن سعر متر القماش الواحد يتراوح في ذلك الوقت بين قرشين وأربعة قروش، وتورد الكاتبة بعض تفاصيل تلك الجولة التي قامت بها في جدة، فتفيد بأن الموكب اتجه نحو

(٥) تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الملك عبدالعزيز آل سعود وقّع يوم ١٠ رجب ١٣٤٦هـ، الموافق ٣ يناير ١٩٢٨م، مرسومًا يقضي بتداول العملة السعودية الجديدة ابتداءً من ١ شعبان ١٣٤٦هـ، الموافق ٢٣ يناير ١٩٢٨م.

باب مكة المكرمة في تلك المدينة، وتجولت على ضفاف البحر الأحمر إلى أن قادها المسير، هي وبقية أفراد الموكب، إلى بناية بيضاء كبيرة جدًّا تقع على الطريق المؤدية إلى المدينة المنورة، وتشبهها الكاتبة بإحدى الفيلات أو البيوت الريفية الأنيقة حول مدينة باريس، إذ تميزت واجهتها بوجود شرفة كبيرة واثنتي عشرة نافذة، كل نافذة مزودة بمصراع أخضر اللون، وتضيف الكاتبة أن ملكية هذه البناية الفخمة تعود للشيخ علي العمّاري، وأن الملك عبدالعزيز آل سعود - كان ينزل فيها كلما زار مدينة جدة بعد أن أمر بتأثيثها(٦).

ودخل الموكب هذه البناية من البوابة الكبيرة المخصصة للعربات واتجه الجميع مباشرة نحو الدور الأول - لأن الدور الأرضي مخصص للرجال كما هو معمول به في بيوت أهل المشرق العربي على حدٍّ قول الكاتبة - وهناك كان يوجد صحن الدار الذي تصفه الكاتبة بالفسيح الذي طُليت جدرانه وأعمدته باللون الأخضر، فيما بُلطت الأرضية برخام

(٦) جاء في الكتاب أن اسم نائب قائمقام جدة في ذلك الوقت هو علي الماري (ورد Ali Allmari)، وأنه كان يمتلك "قصر الأردار" (ورد في الكتاب Koseir el Ardar؛ وقد أفادنا الأستاذ حسين محمد بافقيه الذي حقق لنا مشكورًا هذه المعلومات، أن هذه الأسماء طالها شيء من التحريف؛ لأن الاسم الحقيقي للقصر هو "القصر الأخضر"؛ وقد سمي بذلك لأن له نوافذ خضراء تُحدث - تحت تأثير الشمس - هالة خضراء ملونة، ويقع القصر في محلة العمَّاريَّة - إحدى محلات جدة القديمة - وسميت كذلك نسبة إلى الشيخ علي العمَّاري، وهو أحد أعيان مدينة جدة الكبار في تلك المرحلة، وهذه المعلومات تتوافق إلى حد كبير، كما نرى، مع ما جاء في الكتاب.

أبيض وأسود اللون؛ وتصف الكاتبة الأثاث الذي كان موجودًا في غرفة نوم الملك، فتذكر بأنه مكون من سرير فضي اللون وفي مقدمته كانت توجد مرآة بيضوية الشكل بالإضافة إلى بعض المصابيح الكهربائية التي وُضعت على دعائم السرير الأربع، ويتدلى من أعلى السرير، الذي دُهن أيضًا باللون الفضي، ستارة من التول، وهو قماش رقيق وشفاف يُصنع من خيوط القطن أو الصوف وينسب إلى قرية تول بفرنسا(٧)؛ أما بقية الأثاث الذي احتوته تلك الغرفة فيتمثل حسب وصف الكاتبة في دولاب كبير به مرآة وصوان متناسق معه، بالإضافة إلى بعض الكراسي والأرائك المكسوة بقماش يميل إلى اللون الأخضر الفاقع. بعد ذلك تنتقل الكاتبة إلى وصف موجودات غرفة الأمير فيصل، فتشير إلى أنه وُضع في واجهتها دولاب به مرآتان وسرير مبرنق بعوسج من خشب الجوز، بالإضافة إلى صوان، وبعض الأدوات الأخرى المصنوعة من النحاس التي ميزت الفنون الجميلة التي ظهرت سنة ١٩٢٥م (١٣٤٣/ ١٣٤٤هـ)، وفي هذا الإطار نفسه تفيد الكاتبة بأن كل الكراسي والأرائك والمقاعد مصنوعة من الخشب المطلي باللون الذهبي ومكسوة بنسيج مزركش يميل إلى اللون الأزرق المذهب، كما تؤكد أن ذلك الأثاث والمعدات قد اشتريت من محلات كبيرة في القسطنطينية. وإذا كانت المؤلفة تؤكد أن بقية زوار المكان قد انتابهم الذهول بما شاهدوا، فعبروا عن انبهارهم، فإنها عدت الأمر عاديًا لأنها

(7) Al-Manhal: dictionnaire Français-Arabe/ Souheil Idriss. - Beirut: Dar Al-Adâb, 2000. - P.1238.

شاهدت مثله واستخدمت بعضه من قبل؛ غير أنها لم تخف إعجابها بهذا المنزل الذي ذكرها ببعض الدور في فرنسا، خاصة أن نوافذه خالية من المشربيات ومصاريعها مصنوعة حسب الطراز الأوربي؛ كما عبرت المؤلفة عن إعجابها ببساطة نظام الحياة في الحجاز، حتى وإن كانت هذه البساطة لا تتوافق مع ما تعودت عليه؛ لذلك، وعلى الرغم من الحفاوة البالغة التي حُظيت بها من طرف نائب قائمقام مدينة جدة وبقية أفراد عائلته، فإنها عدّت نفسها في إقامة جبرية، بل سجينةً ينتظرها مصير مبهم؛ لذلك انتهزت فرصة نوم جميع من كان موجودًا في القصر الأخضر عند الظهيرة، واستخدمت جهاز الهاتف للاتصال بجاك روجيه ميغريه الذي اعتُمد يوم ٢ يناير ١٩٣٠م (١ شعبان ١٣٤٨هـ) قائمًا بالأعمال الفرنسية في جدة بعد أن قَدَّمَ في ذلك اليوم أوراق اعتماده في هذه الوظيفة إلى الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود نائب الملك في الحجاز، الذي قَدِمَ إلى جدة بالنيابة عن أبيه الملك عبدالعزيز آل سعود، ومثله في الحفل الرسمي الذي أُقيم لهذا الغرض(٨).

وبعد أن أقدمت الكاتبة على تلك الخطوة الجريئة قررت التحول بنفسها إلى مقر تلك القنصلية، لشرح موقفها وإيضاح مدى الخطر الذي كانت تتصور أنه يهددها، وعلى الرغم من اعتراض الشيخ علي العَمَّاري الذي لم يفلح في إقناعها بأن

(٨) الملك عبدالعزيز آل سعود: سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية: الوثائق الفرنسية: ١٩٣٠ - ١٩٣٢م، الرياض: دار الدائرة للنشر والتوثيق، ١٩٩٩م، مج ١٨، ص٥.

زوجها أمّنه عليها، وأنه لا يوافق على زيارتها تلك؛ فقد اضطُر في نهاية الأمر إلى الرضوخ لإرادتها، والموافقة على طلبها بزيارة القنصل الفرنسي في جدة بصحبة اثنين من الخدم.

وتصف المؤلفة القائم بالأعمال الفرنسي في جدة في ذلك الوقت بأنه (ص ١٢٢) "رجل لطيف، وحاد الذكاء، وصاحب أفكار واضحة وصائبة"؛ ولعلنا نجد لذلك الوصف ما يبرره خاصة إذا علمنا أن ذلك الدبلوماسي الفرنسي تمكن، بعد زمن قصير نسبيًا من مباشرته لعمله، من التوقيع مع الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير خارجية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها صبيحة يوم ١٠ نوفمبر ١٩٣١م (٢٩ جمادى الآخرة ١٣٥٠هـ) على معاهدة الصداقة بين فرنسا ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، وكذلك الاتفاقية بين مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها وسوريا ولبنان[٩]؛ لكنه وعلى الرغم من هذا النجاح المهني، فإنه عجز عن إقناعها بالعدول عن تنفيذ برنامجها الذي ذكرناه سابقًا، واتفق معها على أن يباشر الاستفسار عن مصيرها بعد مضي ستة أشهر من تنفيذه، إذا انقطعت عنه أخبارها.

غير أن تنفيذ ذلك البرنامج تأخر بسبب رفض السلطات الإدارية في مدينة جدة البت فيه، ورفع أمر الحسم فيه هذه المرة إلى الملك عبدالعزيز آل سعود شخصيًا على الرغم من

(٩) العلاقات السعودية الفرنسية خلال العشرينات والثلاثينات الميلادية من خلال الوثائق الفرنسية المحفوظة صورة منها في دارة الملك عبدالعزيز: الجزء الثاني/ المنذر بن عبداللطيف سوقير، مجلة الدارة، ع ١، س ٢٨، ١٤٢٣هـ، ص١٢٢.

وجوده في ذلك الوقت في مكة المكرمة. وبعد انتهاء مناسك الحج وعودة الملك إلى جدة طلبت الكاتبة من "زوجها جواز سفرها" سليمان محاولة لقائه، وطلب تصريح لها بالذهاب إلى عنيزة؛ غير أنها قررت القيام بذلك العمل لوحدها بعد أن لحظت التردد والخوف عليه.

وتصف الكاتبة المدينة التي اكتست حُلة جميلة بمناسبة حلول الملك عبدالعزيز آل سعود بها، إذ إنها زُينت باللافتات الترحيبية وبالأعلام الخضراء والبيضاء، ولم تتوقف المدافع عن إطلاق طلقاتها، وتصف القصر الذي أقام فيه الملك عبدالعزيز آل سعود الذي يعود - حسب قولها - إلى عبدالله بن سليمان وزير المالية في حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، بأنه فخم وكبير ولونه أزرق، ويقع في مكان منعزل على الطريق المؤدية إلى مكة المكرمة، كما تصف حالة الذهول التي انتابت الحاضرين في ذلك القصر عند رؤيتها؛ لأنهم لم يتعودوا - حسب قولها - على مشاهدة امرأة وهي تطلب لقاء الملك لعرض مشكلتها عليه؛ وقادها قائمقام جدة إلى قاعة فسيحة التقت فيها فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية الذي استمع إلى طلبها، وأبلغها أن كثافة جدول أعمال الملك عبدالعزيز لا تسمح له باستقبالها، وأنه سيبلغ "زوجها جواز سفرها" سليمان بقرار الملك؛ وبعد يومين فوجئت بأن سليمان كان غاضبًا جدًا بسبب افتضاح مشاركتها أعوان القنصلية الفرنسية في جدة وبعض المدعوين الآخرين، مثل: وزير العراق ووزير إيران في جدة الاحتفالات بعيد الفصح التي أُقيمت في عرض البحر على

ظهر باخرة فرنسية، وعلى الرغم من أنها قررت التقليل من مثل تلك الاتصالات والعلاقات المثيرة للجدل؛ فإنها لم تمانع في استقبال نجل القنصل الفرنسي في جدة داخل منزل الشيخ علي العمّاري، الذي ثارت ثائرته واتهمها بأنها تعمد إلى تنجيس بيته باستقبال أصدقائها النصارى داخله، وبناءً على ذلك طلب منها مغادرة المنزل دون رجعة؛ مما دفعها لجمع أغراضها وأدواتها والتوجه إلى القنصلية الفرنسية في تلك المدينة طلبًا لمساعدتها في الإقامة في أحد فنادق جدة، وهو ما حصل بالفعل.

وتصور الكاتبة في الفصل السابع عشر المنعرج الخطير الذي آلت إليه أوضاعها بعد أن أعلمت بأن "زوجها جواز سفرها" يعاني سكرات الموت، وقد اتهمها بأنها سعت لقتله بعد أن سقته السمّ، في حين أنها تؤكد أنها ناولته قبل ثمانية أيام بعض الأدوية المطهرة والمضادة للصداع. وإثر استنطاقها من طرف مدير الشرطة "سعيد بك" ومساعده "جابر أفندي"[١٠] أودعت السجن بعد أن وُجه لها الاتهام بمحاولة قتل سليمان؛ لتتمكن من الزواج بعده من نجل ذلك الدبلوماسي الفرنسي في جدة، خاصة أنه ضُبط في غرفتها داخل الفندق، ليلة إلقاء القبض عليها.

وفي الفصل الحادي والعشرين تصف الكاتبة ظروفها القاسية داخل سجن مدينة جدة غير المهيأ أساسًا لاستقبال

(١٠) تشير أوراق القضية إلى أن مهدي بك مدير الأمن العام آنذاك قد استجوبها، ثم أكمل التحقيق بعده سعيد بك.

النساء، إذ إن كل أراضي مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها في ذلك الوقت ليس فيها سجون مخصصة للنساء؛ وعلى الرغم من تذمرها من الجرذان وكثرة الحشرات والأقذار داخل زنزانتها فإنها تثني على حسن معاملة بقية نزلاء السجن من الرجال لها، وعلى السجانين المكلفين بالحراسة، وتصفهم (ص ٢٠٤) بـ "الرقيقين والطيبين والمهذبين"، ثم تتساءل الكاتبة عن النتائج التي يمكن أن تحدث عن مثل ذلك الاختلاط لو حصل في مكان مماثل في أوربا؟

وتصور الكاتبة حالة القلق والخوف من المجهول الذي ينتظرها داخل السجن خاصة أن كل الرسائل التي وجهتها إلى السلطات العليا في البلاد والوزير الفرنسي في جدة؛ لطلب التعجيل في الحكم عليها لم تلق آذانًا صاغية؛ وتؤكد أن حالتها الصحية تدهورت بشكل خطير بعد اليوم الخامس من اعتقالها، بسبب إضرابها عن الأكل والشرب، قبل أن يعطف عليها حراس السجن ويزودوها ببعض اللبن والخبز والشاي، وبعد ثلاثة أيام من ذلك التاريخ شرعت القنصلية الفرنسية بجدة في تزويدها ببعض المواد الغذائية كاللحم المشوي والمياه المعدنية والبسكويت، كما أُتيحت لها فرصة تمضية الوقت داخل زنزانتها بالمطالعة بعد أن أعاد إليها "جابر أفندي" نائب مدير الشرطة كتاب "حياة النبي محمد ﷺ" الذي كان من بين الأشياء التي صُودرت منها، وأُتيحت لها فرصة مشاهدة السقائين والعمال الجاويين المكلفين بنقل ماء البحر من الميناء إلى المفوضية الهولندية في جدة، والرجال المكلفين

بالإعلان عن السفن والبواخر التجارية التي ترسو أو تغادر ميناء جدة؛ بالإضافة إلى ذلك فقد وجدت في الإمساك بالعناكب وسد الحفر في أرضية الزنزانة بالورق والقضاء على البق، الذي "يمكن أن يشغلها نصف قرن" على حدٍّ قولها وسيلةً أخرى لقتل الوقت، وتعترف الكاتبة بأنها حظيت بعناية صحية كافية في سجن جدة بعد أن سُمح لممرضة فرنسية تعمل على إحدى البواخر التجارية الفرنسية التي كانت راسية في ميناء جدة بعيادتها، كما فحصها طبيبٌ حجازي يدعى "الدكتور أكرم"، ونصحها في إحدى المرات بكتابة خطاب إلى أمير جدة تطلب فيه نقلها إلى مستشفى المدينة حتى تُعالج من مرض تشقق الجلد والبرص الذي أُصيبت به.

ومن بين الإشارات البارزة الأخرى التي تدل على مدى احترام حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها الفتية للوائح المحلية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان عامة، وحقوق السجناء على وجه التحديد، نجد السماح للوزير الفرنسي في جدة بزيارة هذه السجينة داخل زنزانتها وذلك بعد (١٣) يومًا من اعتقالها، أي يوم ٣ مايو ١٩٣٣م (٩ محرم ١٣٥٢هـ) بغرض الوقوف على احتياجاتها وللرفع من معنوياتها ولإطلاعها على الأنظمة المحلية في التقاضي، فقد أعلمها ذلك الدبلوماسي أنه – بحكم زواجها من نجدي – فإنه عاجز عن التدخل لفائدتها للحصول على تسريح مشروط؛ غير أنه أخبرها بأن تحقيقًا في قضيتها بصدد الإنجاز، وعليه يجب عليها انتظار نتائجه والتخلي قطعيًا عن فكرة محاولة

الهروب من السجن، التي خامرتها بإلحاح. ومن جهة أخرى، فإن إدارة السجن وافقت على منح هذه السجينة امتيازاً خاصًا بتزويدها بكميات كافية من المياه والدواء، وكذلك بسرير وببعض المواد المطهرة والكتب، وذلك لإظهار مدى تجاوبها وتعاونها مع طلبات ذلك الدبلوماسي الأجنبي.

وبين المطالعة والكتابة وتنظيف زنزانتها والنظر إلى العالم الخارجي والترقب لما ستأتي به الأيام بعد أن تأخر ظهور نتائج تحليل عُصارة معدة "زوجها جواز سفرها" سليمان، الذي أُجري في مصر، قضت الكاتبة معظم وقتها، إلى أن أُمرت يوم ١٢ يونيو ١٩٣٣م (١٩ صفر ١٣٥٢هـ) بالاستعداد للتحول إلى المحكمة الشرعية والوقوف أمام القاضي.

وفي الفصل الثالث والعشرين، الذي اختارت له الكاتبة عنوان "المحاكمة"، تصف المحكمة التي لم تبعد عن السجن سوى مسافة عشر دقائق تمر خلالها على كل من القنصلية الإيطالية والبريطانية والهولندية في جدة، وتشير إلى أنها تتألف، بالإضافة إلى القاضي وكاتب المحكمة، من مترجمين يجلسان على المكان نفسه المخصص للقاضي ويدعيان إبراهيم رضوان ونجيب صالح. وتؤكد الكاتبة أن ضجة كبيرة حدثت في قاعة المحكمة عندما أجابت عن أول سؤال بادرها به القاضي حول سبب وجودها في السجن بقولها (ص ٢١٣): "هل أنت مجنون؟! إنني محتجزة في السجن منذ شهرين وتسألني عن السبب! أتجهل السبب وأنت من قام بالتحقيق في القضية، وأنت من سيحاكمني كذلك؟ لقد قيل

لي: إن سليمان اتهمني بأنني سممته قبل أن يموت"؛ ثم سُئلت الكاتبة عن ظروف زواجها من سليمان، وبرنامج الرحلة التي كانت عازمة على القيام بها، وعن آخر لقاء جمعها بالقتيل الذي أصرَّ محاميه على تأكيد ذلك الاتهام، والذي ردت عليه بأنه لا مصلحة لها في قتل سليمان خاصة أنه يصعب عليها إدخال الأشياء المحظورة مثل: السموم إلى جدة، ولا سيما أنها تعلم بأنه سيتم تفتيشها هي وأمتعتها من قِبل جمارك جدة، كما يستحيل عليها شراؤه من جدة بحكم عدم إتقانها للهجة الحجازية، وعدم السماح لها بالتجول فيها وحيدة، بالإضافة إلى علمها بأنه يسهل عليها تطليق "زوجها زواج سفرها" مباشرة بعد عودتهما إلى سوريا، وتختم الكاتبة الدفاع عن نفسها بأنه يستحيل عليها مناولة سليمان السم خاصة أنهما لم يجمعهما أي أكل أو شرب في منزل الشيخ علي العمّاري الذي يلتقيان به وفي غرفة فارغة تمامًا؛ بعد ذلك رُفعت الجلسة لتستأنف المحاكمة يوم ١٤ يونيو ١٩٣٣م (٢١ صفر ١٣٥٢هـ) بالاستماع إلى رواية الشهود - وعددهم ثلاثة - ولم تكن لصالحها، ثم رُفعت الجلسة مرة أخرى، واستؤنفت تلك المحاكمة بعد يومين بالاستماع إلى شهادة الأطباء؛ غير أنه تم تأجيل تداول الحكم إلى ما بعد عودة القاضي من مشاركته في الموكب الذي خُصص لتوديع الملك عبدالعزيز آل سعود الذي عاد إلى الرياض يوم الأربعاء ٢١ يونيو ١٩٣٣م (٢٨ صفر ١٣٥٢هـ)، ولعرض القضية على قاضي القضاة في مكة المكرمة، وقد كلف في نهاية المطاف مدير الشرطة يوم الإثنين ٢٦ يونيو (٤ ربيع الأول) بإعلامها

ببراءتها.

وفي انتظار حصولها على نص الحكم النهائي من المحكمة ظلت الكاتبة تتصفح كل ما كُتب عنها في الصحافة العربية والعالمية؛ فقد ذكرت الصحف السورية والمصرية قصتها بكثير من الطرافة والخيال، فيما عمدت الصحف الفرنسية والبريطانية والإيطالية والألمانية والأمريكية وغيرها إلى الادعاء بأنها قُتلت شنقًا أو رجمًا.

وفي نهاية الفصل الخامس والعشرين، الذي وضعت له الكاتبة عنوان "القرار المخلص"، تورد الكاتبة نص الحكم النهائي في هذه القضية الذي صدر في صحيفة "أم القرى" بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٣٥٢هـ[١١]، الموافق لـ ٣٠ يونيو ١٩٣٣م (٨ ربيع الأول ١٣٥٢هـ) مترجما إلى اللغة الفرنسية.

غير أن ظن الكاتبة بأن مغامرتها أشرفت على النهاية، وأنه يتعين عليها العودة بأقصى سرعة إلى مدينة تدمر السورية؛ لاستئناف نشاطها التجاري وحياتها بشكل عادي، لم يكن صائبًا البتة. ويؤكد ذلك بقية الأحداث التي روتها لنا هي بنفسها في الفصل ما قبل الأخير من كتابها، فقد أعلمها الوزير الفرنسي في جدة بأن المفوض السامي الفرنسي في بيروت الذي كان يشرف إداريًا وبشكل مباشر على القنصلية الفرنسية في جدة، يمنعها من دخول سوريا، ويوجه بمنحها تأشيرة دخول إلى فرنسا فقط على جواز سفرها النجدي -

(١١) نشر ملخص القرار في جريدة أم القرى، العدد ٤٤٦، بتاريخ ٧ ربيع الأول ١٣٥٢هـ، ص٢.

الحجازي الذي قدمت طلبًا رسميًا للحصول عليه، إلا أن ذلك الطلب رفض؛ لأن السلطات المختصة في حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها رأت أنه لا تتوافر فيها الشروط الكافية لمنحها ذلك الجواز؛ ولم يبق أمامها بعد كل ذلك من حل سوى استخدام جواز سفرها الفرنسي القديم للسفر إلى فرنسا. وفي الباخرة التي أقلتها إلى ميناء السويس التقت الكاتبة "ناصر بك الجيلاني" القائم بالأعمال نيابة عن المفوض العراقي في جدة الذي أعلمها بوجوب دفع الدية لعائلة سليمان بمجرد عودتها إلى تدمر.

وفي الفصل الأخير من كتابها تورد المؤلفة بعض الفقرات التي كتبتها عنها الصحافة الفرنسية والعالمية، وتصفها بأنها محض افتراءات حافلة بالنميمة والقذف، في حين أنها لا تجد سببًا كافيًا حتى لتوجيه اللوم إلى نفسها، خاصةً أنها سعت إلى استكشاف مناطق لم تطأها أقدام أي أوربي من قبل على حدٍّ قولها؛ وتختتم المؤلفة كتابها بتوجيه نقد لاذع إلى السلطات الإدارية في بلادها التي سحبت منها جنسيتها الفرنسية وحرمتها - كما تقول - من حقوقها المدنية، وحكمت عليها بأن تعيش بقية حياتها خارجة عن القانون، وتضيف بأن مآساتها تفاقمت وجراحها المعنوية تعمقت عندما لفظتها عائلتها التي طالبت بطردها من البلاد، ومثلما استهلت كتابها بطرح سؤالين فإنها تختمه كذلك بسؤال آخر حول الوجهة التي يتعين عليها أن تقصدها لتفوز بحياة كريمة، وإذا كانت ستضطر إلى الإقامة في الصحراء أو على سطح البحر لاجتناب ما تسميه (ص ٢٤٩) بـ "فساد الحضارة وفظاعتها".

وبما أنها وقّعت في الأخير كتابها بذكر اسمها وكتبت مباشرةً أسفله عبارة "سجينة باريس"، مع ذكر التاريخ، وهو يوم ٩ مارس ١٩٣٤م (٢٤ ذي الحجة ١٣٥٢هـ)، أي بعد أقل من سنة من هذه المغامرة التي لم تتحسن ظروفها كثيرًا خلالها، فإننا حاولنا الرجوع إلى كتب السّير والتراجم الفرنسية والإنجليزية لمعرفة ما آلت إليه أمورها، وأمام عدم عثورنا على أية معلومة حولها التجأنا إلى الاستفسار عنها في بعض مواقع شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، حيث تبين لنا صدور كتاب في فرنسا عام ١٩٩٩م (١٤٢٠هـ) يوثق لسيرتها الذاتية[١٢]؛ وقد جاءنا تقديم هذا الكتاب بمعلومات نرى أنها مهمة ويمكن أن تفيد القارئ، لذلك فإننا نورد ترجمة كاملة له: "عندما نزور واحات منطقة تدمر السورية نُفاجأ بالعثور في بهو فندق "زنوبيا" وفي قاعة الأكل بعض قطع الأثاث التي تعود إلى منطقة الباسك، على الرغم من أنها بعيدة آلاف الكيلومترات عن فرنسا!! غير أن المفاجأة تزول عندما نعلم، بفضل هذا الكتاب، أن الكونت والكونتيسة دوندرين، وهما فرنسيان من أصل باسكي، كانا يديران هذا الفندق خلال الثلاثينيات [من القرن الماضي].

إن قصة حياة "مارغريت دوندرين" يمكن أن تصبح فلمًا للمغامرات الخارقة التي تصور الحياة في أعماق الصحراء، وحول التجسس والخيانات الزوجية المتكررة والمتنوعة،

(١٢) وهذا وصف ببليوجرافي للكتاب بلغته الأصلية :

Marga, contesse de Palmyre: roman/ Marie-Cécile de Tailac. - [Paris]: Belfond, 1999. - 245p.

وبطبيعة الحال حول الإثارة؛ لأن هذه المتمردة الجريئة لا تتوانى، في أية لحظة، عن مخالفة القوانين والنظم إذا لم يتوافق منها شيء مع رغباتها وخططها.

وبعد اختفاء أزواجها في ظروف غامضة (وهنا يتهمها بعضهم في أن لها يدًا في ذلك) كان لهذه البطلة المصير نفسه، إذ انتهى بها المطاف بشكل مأساوي بعد أن عُثر عليها وهي غارقة في مياه مدينة طنجة إثر انقضاض قاتلها عليها فوق يختها وإلقائه بها في البحر بعد أن سلبها أموالها.

وتكشف لنا ماري - سيسيل دو تايَّاك جوانب من حياة هذه الشخصية بكثير من الاعتدال والجاذبية، وتتمكن من أن تجعلنا نتعاطف مع هذه التي تجرأت، منذ بدايات القرن العشرين، على الثورة على القِيَمِ العائلية غير المُبررة في نظرها.

ومن خلال جمع آراء أقاربها، وبإمعان النظر في الألغاز التي تحوم حولها ومغامراتها العاطفية ذات البعد التجسسي يمكن أن تكون قصة حياة الكونتيسة دوندرين جديرة بأن تصبح إحدى روايات أغاثا كريستي، وفي هذه الحالة يمكننا أن نجزم بأن الحقيقة بعيدة كل البعد عن الخيال"[١٣].

وبعد استعراضنا للكتاب وقراءتنا لهذا التقديم للكتاب الذي أُلِّفَ عن الكاتبة تثور أسئلة مهمة حول اتهام هذه الأخيرة بالتجسس والمساهمة في اختفاء أزواجها، ومن بينهم

(١٣) عنوان هذا الموقع على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) هو:
www.lejournalfrancais.ch/ljf38/livres/index.htm.

"زوجها جواز سفرها"، على الرغم من نفيها لأي دور في ذلك وتشبثها في خاتمة كتابها بتوجيه اتهام ضمني للسلطات المحلية بالوقوف وراء قتل سليمان؛ لإحباط إنجاز مشروعها دون الوقوع في مشكلات دبلوماسية في حالة قتلها هي؛ وهذه الاتهامات نفاها كلٌّ من الوزير الفرنسي في جدة و"قدور بن غربيط" رئيس الجمعية الفرنسية للأوقاف في الأماكن الإسلامية المقدسة.

ومهما يكن من أمر فإن هذه الرواية قد تشابكت فيها القضايا التاريخية والدينية والسياسية التي تفاعلت مع عاطفة الكاتبة الجياشة أثناء كتابتها بهذا الأسلوب الباهت والممجوج في محاولة منها الدفاع عن نفسها أمام الحملة الإعلامية الشرسة التي شنتها ضدها الصحافة الفرنسية والعالمية - كما رأينا -، وهو ما يفسر فشلها في عرض أفكارها بطريقة علمية ومنطقية.